(أو العرب) المعتدى عليهم. ولذلك، فمن الضروري البحث عن أسباب أخرى لرفض اسرائيل للمبادرة الاوروبية، بل وعدم موافقتها على سياسة الجماعة «المتوازنة»، بخلاف محاولة الايهام بأن الموقف الاوروبي عرضة للضغوط العربية النفطية، أو غير النفطية. وفي هذا السبيل، يمكن العثور على الاسباب الآتية للموقف الاسرائيلي من الدور الاوروبي:

○ ان المبادرة الاوروبية الصادرة عن التعاون السياسي الاوروبي (أو النشاط الجماعي بصفة عامة) أمر يخالف ما درجت عليه اسرائيل في علاقاتها الثنائية مع دول غرب أوروبا. ان التعامل الثنائي الاوروبي ـ الاسرائيلي أثبت جدواه لصالح السياسة الاسرائيلية؛ أمّا التعامل الجماعي، أو الاقليمي، فهو أمر ترفضه اسرائيل، وذلك، على الأقل، بسبب وجودها في نطاق اقليم ما زال يعلن رفضه لتقبّلها في داخله، كعضو طبيعي. وبعبارة أخرى، يلاحظ ان العمل الجماعي الاوروبي سوف يأخذ المصالح الكلية للجماعة في المنطقة العربية. وهنا تضحي اسرائيل طرفاً ثانوياً، بالنظر الى وزن العالم العربي في تعامله مع دول الجماعة.

○ ان السياسة المتوازنة ـ ولو في مستوى القول دون الفعل ـ أمر لم تتعوّده اسرائيل من كتلة دولية أوجدتها تاريخياً، ودأبت على أن تكون في صفّها دون قيد أو شرط.

لقد عرقل هذا الموقف الاسرائيلي فعالية السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، وشكّل محدّداً هاماً لمستوى تطور هذه السياسة لصالح القضية. ويظهر ذلك جلياً بالنظر الى محاولة الجماعة جعل الحوار العربي ـ الاوروبي قاصراً على الجوانب الاقتصادية، وعدم اتخاذها خطوات على طريق ممارسة أي ضغط ملموس لاجبار اسرائيل على انهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. بعبارة أخرى، فانه حتى لو أمكن القول ان السياسة الاوروبية كانت متوازنة، على مستوى المبادىء المعلنة (أو على مستوى القول)، فان عدم التوازن لصالح اسرائيل، يتضح، تماماً، على صعيد الحركة، أو الممارسة. ان الجماعة لم تستخدم علاقاتها المتميزة مع اسرائيل بأي شكل يمكّن من ممارسة ضغوط عليها، على الرغم من امكانية ذلك، من ناحية، ووجود سوابق للجماعة على هذا الصعيد، من ناحية أخرى. فقد استخدمت الجماعة الأداة الاقتصادية للضغط على ايران (ابّان ازمة الرهائن، العام ١٩٧٩)، وضد الارجنتين (ابّان حرب الفوكلاند، العام ١٩٨٢)، والامثلة كثيرة في هذا المجال(٦٥).

تأثير السياسات العربية

اذا كانت الدائرة العربية تمثّل أحد أهم محددات الاستراتيجية الفلسطينية، فانها، في الوقت عينه، تعتبر من أهمّ العوامل المؤثرة في مواقف القوى الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

لقد تسبّبت وحدة المدركات والمطالب العربية، أو اختلافها، بصدد القضية الفلسطينية، في تحقيق انجازات، أو احداث انتكاسات، لهذه القضية في مراحل مختلفة من مسارها، منذ البداية. وتتضح صحة الترابط بين الموقف العربي من القضية ومواقف الاطراف الدولية منها بمتابعة الخط البياني لموقف الجماعة الاوروبية، منذ العام ١٩٦٧. فعقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مباشرة، اكتفت دول الجماعة بموقف الحياد السلبي (أو الايجابي، بالنسبة الى بعض دول الجماعة، كفرنسا). ثم كان للالتفاف العربي حول الحقيقة الفلسطينية، والعمل على ابرازها، فضل في تقدم الموقف الاوروبي من البعد الفلسطيني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي تحقق عقب